نظام الاراضي الزراعية في مستعمرة شرق افريقيا من بداية قانون تمليك الاراضي الزراعية الى نهاية الحرب العالمية الاولى

الباحث: م .م حيدر عبد علي كشيش
المديرية العامة لتربية القادسية
edu-hist.post105@gmail.com

الخلاصة:

تناول البحث الاملاك البريطانية في شرق افريقيا كينيا كانت تعرف باسم شرق افريقيا البريطانية تناول ملكية الاراضي الزراعية للمستوطنين الاوربيين البيض عام 1902 و تقسيم الاراضي الزراعية في محمية شرق افريقيا البريطانية حسب المساحات الزراعية واهم الشركات التجارية المستثمرة في الاراضي الزراعية و اهم انواع المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع في مستعمرة شرق افريقيا و جداول توضيحية والمساهمة المالية للأراضي الزراعية في الحرب العالمية الاولى عام 1914 ونظام العمل الاجباري (السخرة) ونظام العمل بأجر والعمال الاسيويين والعمال في الزراعة ودور العمال الهنود في الزراعة والخاتمة وقائمة المصادر.

الكلمات المفتاحية: نظام، مستعمرة، شرق افريقيا

The agricultural land system in the East African colony, from the beginning of the agricultural land ownership law to the end of World War I.

Researcher :Haider Abd AIi Kesheish
General Directorate of Education in Al-Qadisiyah
Gmail: edu-hist.post105@gmail.com

Abstract

The research dealt with British possessions in East Africa. Kenya was known as British East Africa. It dealt with the ownership of agricultural lands by white European settlers in 1902 and the division of agricultural lands in the British East Africa Protectorate according to agricultural areas, the most important commercial companies investing in agricultural lands, and the most important types of agricultural crops that were grown. In the colony of East Africa, illustrative tables, the financial contribution of agricultural lands in World War I in 1914, the forced labor system, the wage labor system, Asian workers, workers in agriculture, the role of Indian workers in agriculture, the conclusion, and a list of sources .

Keywords: regime, colony, East Africa.

المقدمة

شرق افريقيا البريطانية، اعلنت بريطانيا الحماية عليها عام 1895 وبموجب الحماية سيطر المستوطنون البريطانيون على المرتفعات وبموجب قرارات اتخذتها ادارة المستعمرة تم منع الافريقيين والاسيويين من الوصول او الاستيطان الى هذه المناطق ،ان هذا الجزء من المستعمرة يعد من اخصب الاراضي على صعيد افريقيا وقد انتزعتها الادارة البريطانية من سكانها الاصليين وهذه الاجراءات كانت بموجب قرارات مباشرة من الحاكم البريطاني الذي شجع الاوربيين بشكل عام والانكليز بشكل خاص على الهجرة الى هذه المناطق لتطويرها وزيادة ايرادات دخل المستعمرة، ولا ننسى ان نشير الى دور الصحافة البريطانية التي مارست دعاية ضخمه غايتها دفع الانكليز للهجرة الى كينيا للعمل والاستقرار فيها، بموجب ما تقدم نجد ان المشكلة العظمى التي واجهت المستعمرة هي مشكلة الاراضي بسبب ان الاوربيين يسيطرون على مساحات واسعة من الاراضي منذ عام 1902 ،وازادت سلطتهم بعد تأسيس المجلس التشريعي بعد عام 1908 وتطورت المنتجات الزراعية والمحاصيل التي تم زراعتها فكانت مزارع السكر تمتد على طول ساحل المحيط الهندي، قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى كانت منطقة الساحل تعرف باسم محمية كينيا والجزء الداخلي من مستعمرة شرق افريقيا يسمى مستعمرة كينيا، و واقع الحال يشير ان للمستعمرة والمحمية كانت تدار عمليا من قبل ادارة بريطانية واحدة، والقضية المهمة الاخرى ان عملية استيلاء المستوطنين على الاراضي الزراعية ادى الى حدوث منازعات اقتصادية وسياسية بين المستوطنين انفسهم ولذلك كان على الادارة البريطانية ايجاد حلول والجهة الافضل التي يمكن لها ان تحل هذه المشاكل هي المجلس التشريعي والذي اصدر الحاكم العام تعيين اثنين من البيض في المجلس للتعاون مع الحكومة لحل هذه المشاكل ، أن اثار الحرب العالمية الاولى فقرابة 65% من المستوطنين البيض تم تجنيدهم ضمن الحملات البريطانية في حين تم تسخير مئات الالاف من الافارقة للعمل بصفة حمالين في الحملات العسكرية ومات عدد كبير منهم، و بسبب استنزاف اليد العاملة عانى القطاع الزراعي اهمال، وشهد نظام النقل تدهور وبعد عودة اعداد كبيرة من الجنود كرمتهم الادارة البريطانية بمساحات كبيرة من الاراضي تم استقطاعها من المعازل الافريقية وكانت عملية اللجوء الى السخرة قضية لابد منها، وبسبب الاشكاليات التي رافقت هذا العمل اضطرت الى الغاءه واستخدمته في حالة الطوارئ بعد ان تحولت المساحات الشاسعة التي يمتلكها الاوربيين الى مستعمره.

أولا: ملكية الاراضي الزراعية للمستوطنين الاوربيين البيض عام 1902 :

بعد ان تحولت المساحات الواسعة التي يمتلكها الاوربيين الى مستعمره عام 1897 وضعت بريطانيا عملية تنظيمات اقتضت الترخيص بنقل الاراضي لمدة 21 سنة يزرعها الافريقي بانتظام، وفي عام 1899 اخذت الادارة البريطانية من وجهة النظر القانونية، وتقضي ان اعلان الحماية على المستعمرة مع الاعتراف بالحقوق الفردية اي بعبارة اخرى اعطت الحكومة نفسها الحق في وضع اليد على الاراضي الخالية وبالتالي صدرت عدة قوانين تدعو الى تشجيع الاستيطان، واصدرت الحكومة عام 1901 قانون اعلنت فيه ان كل ارض يراد استعمارها يجب ان تدخل في املاك التاج الا ان النصوص التي استخدمت في القانون كانت غامضة(الارض العامة)(1)، امتد الاستيطان الى اراضي جديدة وصدر عام 1902 قانون جديد فيه امتيازات اكثر مما جاء في القانون السابق الا انه ابقى على بند لبيع المعاملات الخاصة بأراضي التاج سوف تتوقف والنظر بحقوق الاهالي وسيقوم المندوب البريطاني مصادرة الاراضي التي يشغلها الاهالي و حصل اللورد ديلامين رائد الاستقرار الابيض على مساحة مقدارها 100,000 دونم على السفوح الغربية للأخدود(2).

في مقابل إيجار سنوي 200 جنية استرليني و ضمان بأنه سوف ينهض بالمنطقة خلال خمس سنوات كما حصل جوهانسبرج و معه مجموعة من رجال الاعمال على 300,000 فدان من الاراضي الواقعة شرق الوادي الاخدودي و وضع سير تشارلز اليوت المندوب السامي الاساس التي قامت سياسة الرجل الابيض عليه كانت الخطوة الاولى في سبيل هذا الاعتبار الاراضي ملكا للتاج البريطاني(3)، على ان يكون الذي

يشغلونها مستأجرين و لذلك صدر قانون اراضي التاج عام 1902 و بمقتضاه اصبح للحاكم حق بيعها بمساحات تصل الى 1000 دونم أو تأجيرها لمدة 99 سنة و لا يجوز للمستأجر التنازل عنها الا بموافقة المندوب السامي و كان الاقبال على الاراضي التي تحيط بالسكة الحديدية و التي تقع على ارتفاع 1500 متر فوق سطح البحر(4).

استولى الاوروبيين على اراضي الماساوي في أواسن جيشو و ترانس نزويا و اجبروهم على التحرك جنوب السكة الحديدية حسب اتفاقية 1904 و اتفاقية 1911 الا ان المستوطنين البيض لم يكتفوا بذلك و طالبوا بإزالة ما يتضمن قانون 1902 من قيود مثل البند الذي ينص فيه على انه في جميع المعاملات الخاصة بأراضي التاج يجب أن يؤخذ في الاعتبار مصالح الافريقيين و حقوقهم و بصفة خاصة لا يجوز للمندوب السامي ان يبيع أو يؤجر أرضا يشغلها الافريقيين و اشباعا لرغبة الوافدين البيض اخرج الافريقيين من مناطق واسعة دون موافقتهم فقد سارت الحكومة على سياسة خاطئة و هي افتراض ان الاراضي التي استولي عليها غير مزروعة و بلغ متوسط حيازة الرجل الابيض 500 دونم مقابل 8 دونم للأفريقي و بذلك اصبح غير جائز قانونا للآسيويين أو الافريقيين امتلاك الاراضي و هكذا اصبحت البلاد مقسمة الى معازل الافريقيين و مناطق محجوزة للمستوطنين البيض الاوربيين (5).

ثانيا: تقسيم الاراضي الزراعية في محمية شرق افريقيا البريطانية حسب المساحات الزراعية التالية :

صدر عام 1902 قانون جديد فيه امتيازات اكثر مما جاء في القانون السابق الا انه ابقى على بند لبيع المعاملات الخاصة بأراضي التاج سوف تتوقف والنظر بحقوق الاهالي وسيقوم المندوب البريطاني مصادرة اي اراض يشغلها الاهالي وفي عام 1904 عينت الحكومة لجنة محلية اوصت بأقامة معازل للأفارقة قبل التوسع الاوربي في الاراضي الجديدة تم تحديد مناطق مختلفة لاقامة المواطنين الاصليين وتم اعطاء مساحات من الاراضي الى الاوربيين وبدأت عملية السيطرة على الاراضي رافقها عدة اشكاليات ان رجال الادارة البريطانية كانت معلوماته عن الاراضي والمحاصيل التي تزرع قليلة ولم يمتلكوا االقدر الكافي من مواجهة الاوربيين بشكل حازم رضخت الادارة البريطانية عام 1915 لضغط المستوطنين الاوربيين واصدرت قرار استثمار الاراضي لفترة طويلة وبموجبه ان اراضي التاج لايمكن الاعتداء عليها وحق الاهالي محفوظ لم يتعد عليه وتم تقسيم الاراضي حسب الجدول التوضيحي ادناه :(6)

جدول رقم (1)(7)

اسم المستاجر	مساحة الارض بالدونم	مبلغ الايجار السنوي	مدة عقد الايجار
اللورد ديلامين	100,000 الف دونم	20 سنتا للدونم الواحد في العام	99 سنة
اللورد سكوت وايرل بليمت	350,000 الف دونم		
الدوق ابركورن	30,000 الف دونم		
شركة مزارع شرق افريقيا	350,000 الف دونم		
هيئة زراع افريقيا	320,000 الف دونم		
هيئة زراع افريقيا	200,000 الف دونم من الغابات		
مزارع دوا	20,000 الف دونم		

كانت الاجور منخفضة جدا حيث بلغ 20 سنتا اي مايعادل قرش صاغ واحد وعملت الحكومة البريطانية على اعطاء الحاكم العام البريطاني صلاحيات يعمل بموجبها لمنع سيطرة افراد من الجنسيات الاخرى

على الاراضي الزراعية وكان الاسيويين هم المقصودون بهذه الجنسيات كما انشئت هيئة التنمية الزراعية من اجل اعانة المزارعين وكانت مهمتها تقديم المساعدات المالية للمزارعين وتكون على شكل قروض وتسدد مع فوائدها (8).

تم الاستيلاء على الاراضي التابعة للكيكويو التي تمتاز بخصوبتها العالية حيث تم تأجير الدونم بمبلغ (2 روبيه) واستمرت اصوات المهاجرين تطالب بضرورة كفالة جميع التسهيلات لهم صدر قانون عام 1915واهم نصوصه:

1- إن الاراضي المؤجرة و التي لا يتجاوز مساحة القطعة منها خمسة آلاف دونم يجوز منحها لمدة 99 عاما.
2- تعرض الحكومة على المنتفع ريعا سنويا يبلغ 20 سنتا عن الدونم .
3- منع التأجير او التقسيم من الباطن الا بموافقة الحاكم و لم ينص القانون على مانع صريح بالنسبة للعنصر الاوربي في امتلاك الاراضي لأي من العناصر .
و في عام 1919 اتخذت الحكومة اجراء لمنح ألف مزرعة مساحتها مليون دونم الى عدد من رجال الجيش المسرحين و المتقاعدين ممن اشتركوا في الحرب العالمية الاولى (9).

فيما يلي جدول بمساحة **الملكيات للأراضي** الزراعية منذ بدا قانون حيازة الاراضي ولنهاية الحرب **العالمية** الاولى .

جدول رقم (2)(10).

السنة	مساحة الملكية	المساحة المزروعة	النسبة المئوية
1922	3,104158	224,055	%6,15

ثالثا: الاستيطان الاوربي :

بعد سيطرة الاوربيين على الاراضي الشرقية الافريقية وسن قانون حيازة الارض وحرية بيعها وشرائها وبهذا القانون تمكن الاوربيين والشركات الاحتكارية من شراء الاراضي من المزارعيين الافريقيين بعد ان تتراكم عليهم الديون وليس لديهم من نقود لتسديدها وبعد ان اصبحت الملكية للافراد جاءت الشركات واحتكرت شراء السلع الزراعية فاضطر الفلاح الافريقي ان يزرع ماتشترية الشركات من المحاصيل الزراعية والتي سميت المحاصيل النقدية واهمها (القطن ،البن ، وقصب السكر ، وزيت النخيل ، المطاط)وغيرها من المحاصيل الزراعية الاخرى (11).

تخصصت مناطق واسعة واحيانا اقليم بكل مساحته لغرض انتاج محصول او محصولين من الانتاج الزراعي كما ان نظام المحاصيل النقدية المزروعة في مساحات زراعية كبيرة جدا قضى على الغابات حيث استثمرت اراضي الغابات بعد قطع اشجارها للزراعة ان الاعتماد على المحصول النقدي الواحد يؤدي الى تعرض الفلاح الافريقي الى عدم قدرته لتسديد دينه بسبب تقلب الاسعار المحاصيل النقدية الارتباطها بالسواق العالمية التي تكون تحت عرض السوق من ارتفاع او انخفاض الاسعار مما يسبب بتراكم الديون الفلاحين الافارقة وعدم قدرتهم على تسديدها فيقوم المزارعين الافريقيين ببيع اراضيهم الزراعية للشركات الاوربية (12).

لم يمتلك فلاحوا المحاصيل النقدية اي رأسمال وكانوا يعيشون من محصول الى اخر اعتمادا على الحصاد الجيد والاسعار الجيدة واذا كان انتاج الحصاد قليل او انخفاض في اسعار المحاصيل الزراعية يدفع الفلاحين الى الاقتراض من

اجل ايجاد النقود الازمة لدفع الضرائب وشراء ضروريات التي يحتاجونها في حياتهم اليومية لـــذلك كانـوا يقومون برهن محاصيلهم الزراعية مقدما لدى المرابين من فئة الوسطاء وقد يودي عدم الوفاء

بالديون الى استيلاء المرابون على مزارعهم وكان معدل الفائدة الخاص بالقروض مرتفعا بشكل خيالي على الدوام مما اضطر الحكومة البريطانية ان تتدخل في تقديم بعض القروض البسيطة للمزارعين الافارقة وتمثلت بالمؤسسة الرأسمالية في اكثر الصلات ذات الطابع المباشر مع الفلاحين الافريقيين الشركة التجارية الاستعمارية (13) .

عملت بريطانيا بأن تجعل مستعمراتها في محمية شرق افريقيا ارضا زراعية لإنتاج المحاصيل الزراعية لعدد اسباب اهمها:

1- سد النقص من المنتجات الزراعية التي لا تزرعها في اراضي المملكة البريطانية فعملت على زراعة المحاصيل الغذائية لتوفيرها لسكانها .

2- زراعة المحاصيل الزراعية التي تدخل كمواد اولية في صناعاتها .

3- جعل شرق افريقيا سوقا للبضائع البريطانية المصنعة في مصانعها لكي لا ينافسها في ذلك باقي الدول الاوربية وكذلك رغبتها بعدم انشاء على ارض مستعمراتها مصانع تجعل من الواردات اليها قليلة (14) .

رابعا: اهم الشركات التجارية المستثمرة في الاراضي الزراعية :

حققت الشركات التجارية البريطانية ثروات ضخمة باستثمار الاراضي الزراعية في مستعمرات شرق افريقيا التي انتشرت فيها زراعة المحاصيل النقدية وكان ينقسم عملها بين شرق وغرب افريقيا وقد وضعت هذه الشركات المزارع الافريقي تحت ضغط المزدوج عن طريق التحكم في الاسعار المدفوعة مقابل المحصول والتحكم في اسعار السلع المستوردة وكانت تمارس اعمال الاستيراد والتصدير وكانت بمثابة راس الرمح لاستعمار بريطانيا لشرق افريقيا (15).

جدول يوضح أسماء الشركات البريطانية التجارية جدول رقم (3)(16).

اهم الشركات والمؤسسات التجارية	اهم المنتجات الزراعية النقدية تتاجر فيها الشركات	اهم السلع المصدرة من أوربا من قبل الشركات
شركة سميث ماكينزي	القطن البن زيت النخيل قصب السكر الشاي	الادوات الملابس الدراجات منتجات غذائية
بورومان		
ويلجيسورت		
ليزي		
اندرسون		
اخوان رالي		
مايكل كوتس		
التجارة الافريقية		
جوزهانسن		
تونتش للتجارة عبر البحار		
شركة افريقيا المتحدة		
شركة شرق افريقيا		

كان للشركات التجارية البريطانية فروع هامة في مومباسا للتعامل في أمور التخزين والشحن والتأمين وقد حققت الشركات التجارية ثروات ضخمة باستخدام استثمارات صغيرة نسبيا في تلك الاجزاء من افريقيا التي انتشرت فيها زراعة المحاصيل النقدية وكان للشركات التجارية وسائل خاصة للنقل داخل افريقيا مثل المراكب والشاحنات وكانت هناك اقلية من المزارعين الافريقيين تريد ان تستغل الفرصة لمواصلة الحصول على السلع الاوربية اعتادت عليها لذلك يبذلون مزيدا من الجهد لزيادة انتاجية المحاصيل الزراعية النقدية (17).

– اهم الاجراءات التي اتخذتها الشركات التجارية لغرض ضمان الابقاء على هامش الربح مرتفعا:

1- تشكيل اتحادات احتكارية حيث عملت هذه الاحتكارات على تثبيت الاسعار للمنتجات الزراعية التي تدفع للمزارعين الافريقيين وفق سعر محدد يضمن الربح الوفير للشركات التجارية

2- الابقاء على الاسعار في ادق مستوى ممكن لها
3- العمل بنظام السوق المحمية حيث تكون الاسواق مغلقة فقط للشركات التجارية الاستثمارية فيما يخص الاستيراد والتصدير(18) .

خامسا: اهم انواع المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع في مستعمرة شرق افريقيا :

تعتبر الزراعة في المستعمرة اهم نشاط للسكان تساعد التربة البركانية الخصبة والامطار الغزيرة ومشاريع الري بارتفاع انتاجية الارض وتشتهر المستعمرة بأهم المحاصيل الزراعية .

1- **البن** تمتاز اوغندة في انتاج البن بكميات كبيرة حيث يصل انتاجها الى 85000الف طن سنويا ويشكل نسبة 5,9% من انتاج البن .
2- **القطن** يمثل القطن نسبة 35% من صادرات اوغندة ويصدر معظم الانتاج الى انكلترا
3- البطاطا الحلوه تعتبر من المحاصيل التي تزرع بمساحات واسعة وتستخدم كمادة غذائية
4- السيزال يدخل في صناعة النسيج والحبال
5- الذرة وجذور المانيوك يعتبر كمادة غذائية للسكان
6- الموز يمتاز بحجمة الكبير يستهلك نسبة من انتاج داخل المستعمرة (19).
هناك محاصيل زراعية اخرى مثل الشوفان والشعير وقصب السكر والتبغ والكاكاو والنخيل الزيتي والحوامض وتصدر معظم المحاصيل الزراعية الى انكلترا لغرض استهلاكها كغذاء للسكان وكذلك دخول بعضها كمادة اولية للصناعات (20).

الناتج المحلي للمحاصيل النقدية لمناطق المستعمرات في شرق افريقيا :

1- البن

محصول مداري يحتاج الى درجة حرارة مرتفعة وتزرع اشجار محصول البن الصغيرة التي تكون دائمة الخضرة على سفوح المرتفعات التي يتراوح ارتفاعها بين (305-1830) متر فوق مستوى سطح البحر لذلك انتشرت زراعته في شرق افريقيا ويعتبر البن من اهم صادرات المستعمرة كما موضح في الجدول التالي (21) .

جدول رقم (4)(22).

الدولة المنتجة	مساحة الارض المزروعة بمحصول البن	النسبة المئوية
أوغندة	219,000 ألف دونم	%42,4
كينيا	130,000 ألف دونم	%25,2
تنزانيا	96,000 ألف دونم	%18,6
بوروندي	37,000 ألف دونم	%7,2

2- محاصيل الالياف وتشمل /

- **القطن** يتصدر القطن محاصيل الالياف المزروعة في شرق افريقيا يعتبر منتوج مهم وذلك لدخوله في صناعة النسيج ويزرع القطن في الاراضي السهلية واقليم نيانزا ويزرع بمساحات واسعة في محمية شرق افريقيا (كينيا) وبلغ انتاج القطن في الفترات الاخير 33الف طن متري .
- **السيسل** يعتبر اهم موارد الالياف الصلبة او الخشنة وهي السيسل والايكا والهانكين اذ يمثل السيسل وحده ثلثي انتاجهما وهو احد المحاصيل الرئيسية في شرق افريقيا وفي تنزانيا خاصة ويزرع السيسل في كينيا في الاراضي المجاورة للخط الحديدي وفي نطاق 300ميل (23).
- **محاصيل قصب السكر** والمنبهات تضم هذه المجموعة محاصيل قصب السكر والشاي والبن وهي تعد من المحاصيل النقدية الهامة في شرق افريقيا باستثناء قصب السكر وتبلغ جملة مساحة محاصيل هذه المجموعة 775الف هكتار تقريبا ما يعادل نحو 5% من جملة مساحة الاراضي الزراعية في افريقيا يحتاج قصب السكر الى تربة خصبة لانه نبات مجهد للأرض (24).

- **الشاي** من المحاصيل النقدية ويزرع في سفوح المرتفعات التي تتوفر فيها التربة التي تحتوي على عنصري الحديد وكربونات الكالسيوم وبدأت زراعة الشاي في محمية شرق افريقيا (كينيا) نهاية الحرب العالمية الاولى وحلت شرق افريقيا محل الهند في امداد انجلترا بالشاي واصبحت المملكة تستورد 40% من احتياجاتها من الشاي من شرق افريقيا (3).
- **الكاكاو** يصل انتاج الكاكاو الى 12الف طن عام 1892واصبح 118الف طن عام 1917 ولتسهيل نقل الكاكاو من مناطق انتاجة الى محطات السكك الحديدية او الطرق الرئيسية التابعة للحكومة البريطانية اشرفت الحكومة البريطانية على شق الطرق التي تصل الى مزارع محصول الكاكاو وكان الهدف من شق الطرق ومد السكك هو تطوير التجارة الداخلية وسرعة نقل المحاصيل النقدية الى الموانئ (25) .

جدول توضيحي لكمية الصادرات من المحاصيل النقدية في مستعمرة شرق افريقيا الى أوربا .

جدول رقم (5) (26)

مستعمرات شرق افريقيا	النسبة المئوية من مجموع قيمة الصادرات	نوع السلعة المصدرة
راوندا	%85	البن
اوغندة	%77	القطن + البن
زنجبار	%86	قرنفل
محمية شرق افريقيا (كينيا)	نسبة غير محدده	البن

كان الوضع في تنجانيقا و اوغندا مختلفا ففي تنجانيقا بدأ بالجزء الجنوبي من البلاد لقى الافريقيون تشجيعا من جانب المبشرين اولا ثم من جانب الموظفين الاستعماريين بعد ذلك على ممارسة الانتاج الزراعي بقصد التصدير و بصفة خاصة القطن و اللبن كما اقيمت فضلا عن ذلك مزارع جماعية للقطن و بحلول عام 1908 كان الافريقيون ينتجون ثلثي صادرات تنجانيقا من القطن بينما بلغ نصيبهم من ذلك في عام 1912 اكثر من 70% و خلال الفترة نفسها ازداد انتاج الافريقيين من البن حول منطقة كليمنجارو ليصل الى مستوى انتاج المستوطنين وبوجه عام كان النشاط الاقتصادي في افريقيا الشرقية الألمانية اعلى مستوى منه في افريقيا الشرقية البريطانية (27).

النشاط الاقتصادي في الشرقية البريطانية عشية الحرب العالمية الاولى كان اكثر تنوعا اذ كان يضم قطاع التعدين و عدة قطاعات للصناعة التحولية تنتج سلعا استهلاكية وسعى المستوطنون في تنجانيقا مثلما حدث في كينيا الى سيطرة على المستعمرة خلال هذه المدة (28).

كانت اعمق عملية لإعادة التنظيم الاقتصادي حدثت في اوغندا بالمقارنة مع كينيا و تنجانيقا فقد قضت اتفاقية عام 1900 بتوزيع الارض سعيا الى ايجاد طبقة من ملاك الارض الموالين للنظام الاستعماري و قد ادى هذا التوزيع للأرض الى تطور علاقات طبقية و علاقات ملكية مختلفة اذ ظهر الى الوجود ملاك الارض و مستأجروها و فضلا عن ذلك كان من المفهوم بمقتضى تلك الاتفاقية ان اوغندا ستكون بلدا يسود فيه الانتاج الزراعي الافريقي و كان هذا عاملا من العوامل التي حالت دون استيطان البيض على نطاق واسع مثلما حدث في كينيا و تنجانيقا فقد بذل النظام الاستعماري جهودا لوضع الاقتصاد الموجه للتصدير في ايدي السكان الاصليين فقد كان من المقرر ان يصبح الانتاج الزراعي بقصد التصدير هو الدعامة الاساسية لاقتصاد اوغندا (29).

بوجه عام كانت المعاملات النقدية قد توطدت في اوغندا كما في سائر اجزاء شرقي افريقيا عشية الحرب العالمية الاولى فكان الفلاحون يبيعون انتاجهم لتجار اسيويين و اوروبيين و كان نمط الاقتصاد النقدي قد اخذ يسيطر و كانت الاسس التي تضمنت لمزيد من الاندماج في النظام الرأسمالي و قد ادت مطالب النظام الى حمل الافريقيين على مواجهة ما حدث و ما كان يحدث بينهم و قد شمل ذلك فرض ضريبة الاكواخ و الزامهم بأداء اعمال معينة (30)، و فقدان المزيد من الارض و الحرمان من الحرية السياسية والاجتماعية و قد اثار ذلك انواعا مختلفة من الاستجابات و ردود الفعل رفضا او قبولا و فقا لطريقة تلقي هذه التدابير ولم يكن فرض الضرائب وسيلة لزيادة الايرادات فحسب بل سبيلا لإجبار

الافريقيين على الخروج من ديارهم الى سوق العمل والاقتصاد النقدي فقد كان ثمة احتياج للأيدي العاملة في مزارع المستوطنين و الاشغال العامة مثل بناء الطرق و كانت الظروف التي يعمل فيها الافريقيون قاسية (31) .

-خطوط سكك الحديد التي تنقل المحاصيل النقدية بمستعمرات شرق افريقيا :

1- سكة حديد نماسا غالي - جنجا المسماة بوسوغا تنقل حاصل البن من مناطق انتاجه الى اماكن تصديره 2 - سكة حديد مومباسا: تنقل انتاج القطن من مناطق زراعته الى مناطق تصديره .
3- سكة حديد فوى : و يقوم بتجميع تجاره اوسامبارا ينقلها الى ميناء مومباسا شرق افريقيا .
4- خط سكة حديد نيروبي : ينقل منتوج الشاي و كذلك منتوج السيسال .
5- خط سكة حديد تنزانيا : لتجميع محاصيل اوسامبارا و اوروشى و تعود اهمية هذه الخط لكونه اول سكة حديد انشئت في افريقيا و قد قام الالمان بأنشائها (32).

سادسا: المساهمة المالية للأراضي الزراعية في الحرب العالمية الاولى 1914:

اتبعت الدول الاستعمارية العديد من الطرق لغرض دعم جيوشها بالمال خلال الحرب العالمية الاولى لدعم المجهود الحربي وسد النقص في نفقات الحرب حيث كان المواجهة بين بريطانيا والمانيا لغرض فرض السيطرة على شرق افريقيا (33)، وكانت اهم هذه الوسائل /

1- نظام الزراعة الاجبارية للمحاصيل الزراعية /

تمثل نظام الزراعة الاجبارية هي زراعة محاصيل معينة حيث اجبروا المزارعين في مستعمرات افريقيا الشرقية بزراعة محصول القطن وغيره من المحاصيل الاخرى التي تمتاز بموردها المالي كما ادخل نظام زراعة محاصيل زراعية جديدة لغرض توفير الاموال للحرب (34).

2- الانتاج /

ادت الحرب العالمية الاولى الى زيادة كبيرة في الانتاج بصورة ملحوظة و ارباح الشركات العاملة في الخارج حيث اعلن خلال فترة الحرب العالمية الاولى في افريقيا عن برنامج للإنتاج المكثف في عام 1915م و وسع نطاقة الى 1916م و نظمت معسكرات عمل الزراعة و جني ما يسمى بالمنتجات الاستراتيجية (المطاط \ المحاصيل الزيتية \ الاخشاب) و كان الهدف من ذلك زيادة الانتاج للحصول على الاموال للمساهمة في الحرب (35).

3- اقتصاد الحرب /

كان لاقتصاد الحرب اثار بالغة الخطورة و الذي اعتمدته الدول الاستعمارية في دعم الجنود و توفير المواد الغذائية لإطعام السكان الدولة الاستعمارية حيث اتبعه تدابير المصادرة الرسمية للمواد الزراعية و كذلك في نفس الوقت الذي كان فيه للجنود يستفيدون من موارد الريف (36).

4- اساليب دعم المجهود الحربي في الحرب العالمية الاولى /

- الضرائب و الرسوم الجمركية التي تفرض على الفلاحين من اجل زيادة الاموال للنفقات القوات المسلحة .
- استغلال العمل بالموارد الزراعية في انتاجيه الفلاح الافريقي .
- اعتماد نظام السخرة في زراعة الارض لتوفير رأس المال لسد نفقات الحرب .
- زراعة المحاصيل النقدية و اجبار المزارعين الافريقيين في العمل لساعات طويلة لغرض زيادة الانتاج
- اتباع سياسة مجالس التسويق و ذلك لان الحكومة البريطانية كانت حريصة على اتخاذ خطوات لتوفير محاصيل معينة من المستعمرات حيث عملت على زراعة محصول السيسل الذي زرع في شرق افريقيا وكان يمثل اهمية حيوية بالنسبة لبريطانيا و حلفائها في الحرب .

- شهدت الحرب تزايد في استغلال الموارد للإنتاج الزراعي وذلك بالاستيلاء على الحاصلات الغذائية لتوفيرها للجيش في الحرب (37).

سابعا: نظام السخرة في مستعمرات شرق افريقيا :

لقد كان لنظام السخرة الذي تم العمل فيه في المستعمرات الشرقية الافريقية في نهاية القرن التاسع عشر في اجبار الفلاحين في العمل بدون اجر ولساعات طويلة في اليوم او يستمر اسابيع واعتمد هذا النظام لعد اسباب للوجود نقص في اعداد العالمين وكان نظام (أعمال السخرة) هو شكل من اشكال الاكراه من جانب الدولة الاستعمارية حيث اجبر الفلاحين بشرق افريقيا البريطانية على زراعة الاراضي الزراعية محصول نقدي مثل القطن والبن و الفول السوداني(38) .

لسد النقص في الايدي العاملة في املاكهم من الاراضي الزراعية التي كان يمتلكونها مما سبب الى فقدان معظم الافارقة لأعملهم ونتيجة لسياسة الدول المستعمرة لشرق افريقيا حيث كانت تتبنى سياسة الاستثمار والربح المادي وكانت ابسط اشكال اعمال السخرة هي تلك التي تطلبت من الحكومة تنفيذ الاشغال العامة فقد كان يتعين العمل من دون اجر لعدد معين من الايام كل عام في هذه الاشغال العامة(39)، **واهم اعمال بدون اجر (السخرة) هي :**

1- العمل في بناء القلاع للحكام في المستعمرات التي يسيطروا عليها .
2- العمل في بناء السجون للافارقة .
3- العمل في بناء الثكنات العسكرية .
4- العمل في بناء المساكن للمسؤولين الاستعماريين .
5- تم تخصيص اعداد كبيرة من الافارقة في اعمال السخرة لإنشاء الطرق و السكك الحديدية و المزارع لتوفير بنية اساسية للاستثمار الرأسمالي الخاص و لتسهيل تصدير الحاصلات النقدية (40) .

للحاجة الضرورية لأنشاء طرق النقل والمواصلات للنقل السريع للمحاصيل الزراعية من مناطق انتاجها الى مؤاني التصدير كانت اعمال السخرة في مناطق شرق افريقيا التابعة لبريطانيا تتطلب اعداد كبيرة من العمال حيث تم جلب الاف الفلاحين كعمال سخرة ومن ضمنهم الاحداث دون سن 15 عام من قراهم من اجل اجبارهم في العمل الذي يتطلب جهدا كبير وكانت معاملتهم قاسية وشديدة وعمل هؤلاء الفلاحين في انشاء السكك الحديد والطرق وللفترات طويلة ونتيجة لعملهم الشاق وفي ظل الاوضاع المروعة ادى الى وفاة اعداد كبيرة منهم وخاصة اولئك الاحداث الذين عملوا في انشاء السكك الحديدية ونتيجة لذلك وبسبب وفاة اعداد كبيرة لهذا النوع من السخرة الذي اعتمد من قبل البريطانيين تسبب في صدور مرسوم يقتصر استخدام العمل الاجباري للبالغين فقط دون الاحداث خاصة في الاعمال التي تتطلب جهد كبير في انشاء السكك الحديدية و الطرق (41).

نظام (السخرة) في الحرب العالمية الاولى:

استخدم نظام السخرة في الحرب العالمية الاولى حيث عملت الدول المستعمرة لشرق افريقيا على تجنيد اعداد كبيرة من الافريقين لتجنيدهم كحمالين للجند البريطانيون في حملة شرق افريقيا خلال الحرب العالمية الاولى عندما نشب القتال بين بريطانيا و المانيا حول الاستيلاء على مناطق شرق افريقيا وكانت القوات المانية تتكون من 216 فردا من الاوروبيين اضافة الى 2540 جندي افريقي و اثناء الحرب بلغ عدد الاوروبيين 3000 شخص و وصل عدد الأفارقة الى 1000 جندي اما البريطانيون كانت القوات تتكون من حملة البنادق الملك الأفارقة الذين شكلوا اساسا من ابناء شرق افريقيا كان عددهم 35000 ألف جندي و بلغت نسبة الأفارقة 90% قبل نهاية الحرب يعملون بنظام السخرة (42) .

التجنيد الاجباري /

في افريقيا الشرقية البريطانية بموجب قرار الخدمة الاجبارية الصادر سنة 1915 الذي جعل من الممكن تجنيد كل الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين 18-45 سنة للحاجة الفعلية لهم في العمل في الجيش البريطاني اعتمدت بريطانيا لنظام السخرة في الجيش حيث كان التجنيد الاجباري للحمالين للعمل لفترة طويلة اثناء الحرب و قد شارك اكثر من مليون و نصف مليون افريقي أي ما يزيد عن 1% من سكان القارة في العمل الاجباري في الحرب (43).

كانت تتم عملية التجنيد الاجباري بواسطة الرؤساء المحليين الذين كان عليهم ان يسلموا الاعداد التي تطلب منهم من قبل المسؤولين البريطانيين وتسليمها لهم وقد اعتمد رؤساء القبائل الافريقية في بعض المناطق التي يكون لهم فيها نفوذ على الاعداد المطلوبة دون أي صعوبات حقيقية في الحصول على المتطوعين حقيقين و لكن في مناطق اخرى كان الرجال يخضعون لضغط الرؤساء المحليين لإجبارهم في المشاركة في اعمال السخرة في الجيش البريطاني (44).

اهم مساوى نظام السخرة :

1- جعل الافريقيون يعانون من اعباء اجتماعية تمثلت في تفريق شمل الاسرة اما بصورة مؤقتة أو دائمة .
2- عاش الفلاحون المحليون في خوف من مما يرتكبه الاوروبيون و المرتزقة الافريقيون من تعسف و ظلم
3- و في الميدان الاقتصادي ترتب على تصدير جزء لا يستهان به من القوى العاملة في مناطق كثيرة الى زيادة النقص في الايدي العاملة مما اسفر عن ركود النشاط الريفي و تخلفه .
4- لم يعفى من التجنيد لأعمال السخرة الفلاحون الذين بقوا في ديارهم فقد كان القانون يفرض عليهم العمل لأسابيع بلا مقابل في مشروعات الاشغال العامة و الا تعرضوا للسجن فورا .
5- كان الفلاحين عرضه لأهواء الموظفين المحلين و كانوا يضطرون في كثير من الاحيان الى بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة جدا (45) .

بوجه عام فيما بين 1890-1914حدثت تغيرات بعيدة الاثر فقد فرض على السكان الافارقة في شرقي افريقيا فقد فرضت الضرائب والسخرة الاجبارية وقد كان رد الافارقة على هذه التغيرات اما بالاذعان او رد عنيفا واتجه بعض الافريقيين في تنجانيقا واوغندا الى الانتاج الزراعي بقصد التصدير وبصفة خاصة انتاج محاصيل القطن والبن وفي كينيا منع الافريقيين من حق في انتاج الحاصلات بغرض التصدير اذ كان الاقتصاد يرتكز على المستوطنين البيض (46) .

ثامنا: نظام العمل في مستعمرات شرق افريقيا :

بعد ان بسطوا الاوربيون سيطرتهم و نفوذهم على مناطق شرق افريقيا والاراضي الزراعية الخصبة ولزراعة مساحات كبير ة بالمحاصيل النقدية والمزروعات الصناعية مثل القطن و قصب السكر و المطاط و حبوب البن و زيت النخيل و غيرها من المحاصيل الزراعية و تطلب امر السيطرة على تلك المناطق اصطناع قوة عمالية ذات مهارة عالية تكون مسؤولة عن تخريج اعداد غفيرة من العمال المدربين على زراعة هذه الاراضي الواسع وكذلك اعمال مد السكك الحديدية وانشاء طرق المواصلات وبعد نمو الاحتكارات الكبيرة للشركات الاوربية المستعمرة فعملت على جلب عمال اسيويين و كان هؤلاء العمال في حاجة الى العمل فقط لأجل توفير احتياجاتهم اللازمة و هكذا تمت الصفقة حيث شجع الرجل الاوربي اسهام هؤلاء العمال في عملية الانتاج بنظام التعاقد لضمان حصولهم على قدر و لو ضئيل من المال يسمح لهم فقط بشراء بعض السلع التي تصنع في مصانع أوربا(47).

كان العامل الملون او الاسود قد ساهم في عملية الانتاج منذ البداية بتقديم جهده و وقته فانه ايضا هو الذي يشتري السلعة التي صنعها له الرجل الاوربي حتى و لو كان لا يحتاج اليها و لكن المشاركة الحضارية خلقت على ايدي المستعمرين اهمية لتلك السلع مثل الملابس المزركشة السراويل المتطورة و

السجائر و البنادق و غيرها من السلع التي لم يكن الافريقيين و اصحاب الاراضي الاصليون يستخدمونها (48).

بدأت المستعمرات تتبع بعضها في الاعتماد على هذا النظام كبديل شرعي لنظام التعاقد الغير الرسمي و قد ارتبط التحول من الهجرة التلقائية و غير المنظمة لمجموعة من الافراد في شرق افريقيا الى الهجرة الدائمة والاستيطان (49).

للأسباب التالية وهي :

1- الحاجة الماسة الى نوعيات معينة من العمال المتخصصين انتاجيا ذوي الخبرة بالإنتاج الزراعي او العمل في المناجم او الصناعة و كان هذا يتناسب في تلك الفترة مع الاحتكارات الكبرى للشركات و مع التوسع الانتاجي في المستعمرات الخاصة بعد تطور الآلة و كان الانتاج الواسع و الكبير الآلة المتطورة تتطلب توفير عمالة رخيصة لان هذه العمالة هي عماد حركة الاستثمار و بالتالي أصبح المستثمرون أصحاب مصلحة قوية في مساندة قيام مثل هذا النظام و كان أثر المستثمرين في التسابق على توفير العمالة الرخيصة من أصحاب مزارع قصب السكر بالذات لان زراعة القصب من الزراعات التي تضررت تضررا بالغا بسبب الغاء الرق و كانت تحتاج الى بذل مجهود شاق ايضا و الى استقرار عمالي لان القصب يحتاج الى فترة نمو طويلة و جهد شاق في تنظيف و تمهيد التربة والهنود قاموا بزراعة قصب السكر في كينيا و أوغندا على نطاق واسع و بلغت مساحة مزارع قصب السكر المملوكة للهنود حوالي خمسة الاف دونم(50).

2- توفر المصدر البديل عن تجارة الرقيق و ذلك بعد قيام العديد من المؤسسات التجارية الاوربية في مناطق التكدس السكاني و هذه المؤسسات ارتبطت بعلاقات اقتصادية مع المناطق التي نشأت فيها و من ثم ظهرت مجموعة من الوسطاء الذين انتفعوا من القيام بدور الوساطة بين تللك المؤسسات التجارية و أصحاب البلاد الافريقيين حيث أصبح هؤلاء الوسطاء مسؤولين عن توفير ما تحتاجه هذه المؤسسات من عمالة تخدم مصالحها الخاصة و كان لنشاط هذه المؤسسات و قيام فروع لها في العديد من البلاد و المستعمرات اثره في انتقال العمال التابعين لها من مكان الى اخر داخل نطاق ما تملكه كل مؤسسة و كان العاملون لهذه المؤسسة يقدمون خدماتهم نظيرا أجر اتفق عليه و كان ذلك الاجر بداية لميلاد نظام التعاقد (51).

3- الافكار الانسانية و الاخلاقية الجديدة و التي صاحبت تطور الطبقة البورجوازية في اوروبا و التي اتجهت الى اقرار نظام عالمي جديد يتعامل مع الطبقة العمالية بنظام التعاقد و الذي يتفق مع المبادئ الاخلاقية و نبذ العبودية حتى ان الانتاج بمعناه العام اخضع للمنطق الاخلاقي و الادبي لكن كان هذا المفهوم ظاهريا و يخفى في جوهره مظالم وقع عبؤها بالدرجة الاولى على سكان المناطق المحتلة و العمالة نصف الماهرة فقط بينما جنى منها الاوربيون الربح الوفير و هذه المفاهيم و المعاني و التي عبرت عن اصحاب الثروات الذين كانوا يوجهون السياسية عجلت بإلغاء الرق و احلال نظام التعاقد محله على اعتبار ان التعاقد يحمل قيما انسانية راقية تضمن للعامل حقوقه و هذه هي الدوافع العامة التي دفعت الانجليز الى الاعتماد على الهنود و جلبهم الى مناطق شتى من العالم بما فيها محمية شرق افريقيا (52).

أما الدوافع الخاصة للاعتماد على العمال الاسيويين نظرا الى ظروف مستعمرة شرق افريقيا و طبيعتها فهي كثيرة

ونأتي على ذكر أهمها كالتالي :

1- بناء خط سكة حديد أوغندا و يأتي هذا العامل في طليعة العوامل لجلب الهنود الى شرق افريقيا (كينيا) .

2- حاجة بريطانيا الماسة الى عدد كبير من العمالة الفنية و الحرفية الرخيصة و الماهرة و من المعروف ان الأفارقة آنذاك لم يكونوا متعلمين و لم يكونوا يعرفون الحرف و المهن و كانوا يعيشون حياة بدائية (53).

3- امكانية تكوين مستعمرة هندية في شرق افريقيا يكون من شأنها الاعتماد على بريطانيا في كل شؤنها و تكون تابعة لها وتحقق مصالحها حسب رغباتها في المنطقة (54).

4- الجندية العسكرية : جلبت بريطانيا الهنود الى شرق افريقيا (كينيا)لتكوين فريق من الجيش و الشرطة و ذلك للحفاظ على الامن و اخماد الثورات و مقاومة تهديدات الدول الاخرى و المحافظة على الوجود البريطاني في المنطقة (55).

5- أساليب الزراعة وادواتها البسيطة التي يستخدمونها الهنود في حرث الاراضي و تسميد التربة و حفر الآبار و نظام الري و غيرها من الاساليب الزراعية البدائية توافق و تناسب الظروف الزراعية و الحرف المطلوبة في كينيا (56).

- دور العمال في الزراعة :

كان الافارقة يزرعون واصحاب مزارع ولكن كانت زراعتهم بدائية ويستخدمون اساليبا وطرقا قديمة في الزراعة ولم يكونوا يعرفون عن الزراعة الا قليلا و كانت عاداتهم و تقاليدهم تكون عقبات و عراقيل في سبيل تقدمهم الزراعي و من المعروف ان الحكومة البريطانية ما ان وضعت يدها على مستعمرة أو محمية شرق افريقيا حتى بدأت حركة التعمير

والانتاج في المحمية بمجموعة من الهنود المزارعين و كان الهدف من توطين الفلاحين الهنود في المنطقة هو اعطاء دروس و توعية اهالي البلاد الافارقة بفوائد الزراعة و دفعهم للجد و المثابرة التي يتميز بها الهنود حتى يستفيد الافريقيون من تللك الميزات و يتعاونوا في هذا المجال الزراعي المهم بما يحصلون عليه من خبرة الهنود و التكتيك الزراعي لديهم(57).

لم يستطع الاوربيون زراعة جميع المساحات الواسعة الممنوحة لهم لذلك كانت الحاجة ملحة لتوفير الايدي العاملة في حقولهم الزراعية ويبلغ اجر العامل من 6-12 شلنات مقابل عمل 30 يوم و استخدام اسلوب حث الزعماء القبائل المختلفة على ابداء النصح و تشجيع الشباب على التقدم للعمل في المزارع البيضاء التابعة للأوربيين نتيجة لحاجة الاوربي الى الايدي العاملة الافريقية اجتمع عدد من رجال الادارة لتحديد الوسائل التي يمكن بها الضغط على الاهالي و ارغامهم على العمل في المزارع الاوروبية فلم يكن ذلك سهلا أول الامر نظرا للنفور الافريقي من العمل خراج ارضه و في عام 1917 صدر قرار بتكليف الموظفين الاداريين بأن يسهلوا عملية توريد العمال لمزارع البيض و صدر القرار أخر لتنظيم التعاقد مع العمال الافريقيين الذي يعيشون في غير الاماكن المحددة لهم و قد حددت الاسس التي يقوم عليها التعاقد مع العمال وفق عدة محددات اهمها(58) :

1- يجب ان لا تقل مدة التعاقد عن سنة و ان لا تزيد على ثلاثة سنوات و يصدق على العقد موظف عمومي له الحق في تحديد عدد الاسرة التي يجوز لها الاقامة في هذه المزارع .

2- على رئيس الاسرة و كافة افرادها الذكور الذين تبلغ اعمارهم 16 سنة ان يعملوا 6 اشهر في السنة مقابل أجر يتفق علية (59).

3- يحق للعامل ان يقيم مع اسرته بالمزرعة التي يعمل بها على ان يزرع جزء خاص به لسد حاجاته من المواد الغذائية .

4- يجب ان يقوم صاحب العمل بتسجيل عدد العمال و الماشية (60).

الخاتمة

اتبعت الادارة البريطانية في مستعمرات شرق افريقيا نظام الحكم غير المباشر، وادارة الشؤون المحلية من خلال حكومات سياسية مرتبطة بالإدارة الجديدة، وتعمل بتوجيهاتها وعلى الرغم من ان بريطانيا اعلنت منذ بداية السيطرة بصدد اعداد مجموعة من الافريقيين لتولي حكم بلادهم، الا ان واقع الحال يشير ان الادارة البريطانية لم تقم بخطوات ملموسة بهذا الاتجاه وتركت الجوانب الصحية والتعليمية الى المواطنين الاجانب والهيئات التبشيرية.

- اذا اردنا دراسة طبيعة تخلي الافريقيين عن اراضيهم نجد ان الاستيلاء على هذه الاراضي كان على عدة مراحل عام 1897 وضعت بريطانيا عملية تنظيمات اقتضت الترخيص بنقل الاراضي لمدة 21 سنة يزرعها الافريقي بانتظام.
- وفي عام 1899 اخذت الادارة البريطانية من وجهة النظر القانونية، وتقضي ان اعلان الحماية على المستعمرة مع الاعتراف بالحقوق الفردية اي بعبارة اخرى اعطت الحكومة نفسها الحق في وضع اليد على الاراضي الخالية وبالتالي اصدرت عدة قوانين تدعو الى تشجيع الاستيطان، واصدرت الحكومة عام 1901 قانون اعلنت فيه ان كل ارض يراد استعمارها ان تدخل في املاك التاج الا ان النصوص التي استخدمت في القانون كانت غامضة(الارض العامة). وامتد الاستيطان الى اراضي جديدة وصدر عام 1902 قانون جديد فيه امتيازات اكثر مما جاء في القانون السابق الا انه ابقى على بند لبيع المعاملات الخاصة بالأراضي التاج سوف تتوقف والنظر بحقوق الاهالي وسيقوم المندوب البريطاني مصادرة اي اراض يشغلها الاهالي.
- وفي عام 1904 عينت الحكومة لجنة محلية اوصت بإقامة معازل للأفريقيين قبل التوسع الاوربي في الاراضي الجديدة.
- تم تحديد مناطق مختلفة لإقامة المواطنين الاصليين وتم اعطاء مساحات من الاراضي الى الاوربيين وبدأت عملية السيطرة على الاراضي وكانت الشركات التجارية الاستثمارية تستخدم نفوذها التجاري في الاستحواذ على اكبر قدر ممكن من الاراضي الزراعية واتباع نظام زراعة المحاصيل النقدية .
- رضخت الادارة البريطانية عام 1915 لضغط المستوطنين الاوربيين واصدرت قرار استثمار الاراضي لفترة طويلة وبموجبه ان اراضي التاج لا يمكن الاعتداء عليها وحق الاهالي محفوظ لم يتعد عليه.
- ان الادارة البريطانية لمستعمرات شرق افريقيا امتازت ان جلبت ايدي عاملة من الاسيويين الذين كان لديهم مهارات عالية وطرق لا يعرفها الافريقيين في زراعة المحاصيل الزراعية النقدية .
- خلال فترة تواجد البريطانيين في مستعمرات شرق افريقيا نقلت معها مظاهر التطور الزراعي والصناعي وذلك من خلال انشاء خطوط طرق النقل والمواصلات وربط اجزاء المستعمرة مع بعضها بخط سكك الحديد مما سهل على الافارقة سهولة التنقل ونقل منتجاتهم الزراعية من مناطق انتاجها الى مناطق بيعها او تصديرها
- استحداث نظام العمل بأجور رغم سلبياته لكن اوجد فرص عمل للافارقة في تغير نمط حياتهم التي كانوا يعيشونها
- ان التطور الذي حصل في مجال انتاج المحاصيل الزراعية الجديدة حيث ادخل البريطانيين زراعة محاصيل زراعية تمتاز بارتفاع انتاجها وموردها المالي والاقتصادي للمزارعين الافريقيين
- عملت الادارة البريطانية في مستعمرة شرق افريقيا في عام 1917 بأنشاء السوق المشتركة للأقاليم الثلاثة (محمية كينيا، اوغندا، تنجانيقا) مما يضمن حرية التبادل التجاري وزيادة النمو الاقتصادي.

الهوامش

1- عفاف محمد راشد ،كينيا دراسة في الجغرافية البشرية ،رسالة ماجستير ،معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 1977، ص52.
2 - زاهر رياض ،استعمار افريقيا ،القومية للطباعة والنشر، القاهرة،1965،ص259،ص261.
3- المصدر نفسه، ص262.
4- عفاف محمد راشد، المصدر نفسه،ص53 .
5- جمال عبد الهادي محمد مسعود ،افريقيا يراد لها ان تموت جوعا ،الوفاء للطباعة والنشر،الرياض،ص87 .
6- والتر رودني ،ترجمة احمد القصير ،اوربا والتخلف في افريقيا ،عالم المعرفة،1998،ص198، ص199.
7- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر نفسه ،ص200.

8 - زاهر رياض ،المصدر السابق ،ص259،ص261.
9- عفاف محمد راشد ، المصدر السابق ، ص53،ص54.
10- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر زاهر رياض ، المصدر السابق ،ص264 .
11 - جمال عبد الهادي، المصدر السابق ،ص88.
13- والتر رودني ،المصدر السابق ،ص199،ص200
14- محمود شاكر، أوغندة ،مكتبة الفتح، دمشق ،1972،ص61
15 - والتر رودني، المصدر السابق ،ص202،ص203.
16- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر نفسه، ص203 .
17- محمد علي القوزي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،ط1،النهضة العربية ،بيروت ،2006،ص95.
18- جمال عبد الهادي مسعود ،المصدر السابق، ص 91.
19- محمد خميس الزوكة ،جغرافية شرق افريقيا ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985،ص85.
20- والتر رودني، المصدر السابق ،ص207.
21- محمد خميس الزوكة ، المصدر السابق ،ص140.
22- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر نفسه، ص144.
23- محمد خميس الزوكة ،المصدر السابق، ص150،ص151 .
24- المصدر نفسه ،ص137،ص143.
25- احمد طاهر، افريقيا فصول من الماضي والحاضر ،دار المعارف ،القاهرة ،1975،ص185.
26- جمال عبد الهادي محمد سعود، المصدر السابق ، ص33،ص34.
27- ادو بواهن ،افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880- 1935، اليونسكو اديفرا ، ص173.
28- المصدر نفسه ،ص173.
29- المصدر نفسه ،ص174.
30- انور عبد الغني العقاد ، الوجيز في اقليمية القارة الافريقية ،دار المريخ ،الرياض،1982، ص 200-206-211
31- المصدر نفسه، ص212.
32- المصدر نفسه ،ص214.
33- محمد علي القوزي، المصدر السابق، ص 204-205-206 .
34- والتر رودني، المصدر السابق، ص197-216-218.
35- - عبد العزيز كامل ، قضية كينيا ، دار القلم ،الاسكندرية، 1961،ص98.
36- محمد مهدي صديق ، السياسة البريطانية في كينيا من الحماية حتى ثورة الماوما ،مكتبة نهضة الشروق ،القاهرة ،سنة الطبع ،بدون ، ص85.
37- المصدر نفسه، ص88.
38- والتر رودني، المصدر السابق ،ص 214 ، ص 215 .
39- المصدر نفسه، ص 216 .
40- محمد علي القوزي ، تاريخ افريقيا الحديث المعاصر ، المصدر السابق ، ص 191 ، ص 192 .
41- محمد علي القوزي، المصدر نفسه، ص 40.
42- والتر رودني ، المصدر السابق ،ص244.
43- المصدر نفسه ،ص244.
44- محمد علي القوزي ، مصدر السابق ، ص 191 ، ص 192 .
45- المصدر نفسه ، ص 204.
46- أدو يواهن ،المصدر السابق ،ص177.
48- زاهر رياض، المصدر السابق ،ص 69 .
49- ثنا منير صادق ، الهنود في جنوب افريقيا ،مكتبة معهد البحوث والدراسات الافريقية ،القاهرة ،1992، ص36 ص 37.

50- المصدر نفسه، ص47-48
51- انور عبد الغني العقاد ،الوجيز في اقليمية القارة الافريقية ،دار المريخ ،الرياض ، 1982، ص49، ص50
52- هربرت فيشر: اصول التاريخ الاوربي الحديث من النهضة الاوروبية الى الثورة الفرنسية ، ترجمة : زينب عصمت راشد و احمد هبد الرحيم مصطفى ، مصر : دار المعارف ، 1976م ، ص433
53- ثنا منير صادق ، المصدر السابق ،ص 48 ،ص49.
54- هربرت فيشر، المصدر السابق ، ص433
55- عبد العزيز كامل ، المصدر السابق ،ص 40.
56- احمد محمد عبيد بطي سميج ، الهنود في شرق افريقيا البريطانية كينيا ،1886-1963،مكتبة معهد البحوث والدراسات الافريقية ،القاهرة ، 1995 ، ص 79.
57- راشد البراوي : مستقبل كينيا واتحاد افريقية الشرقية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1961، ص 18 .
58- احمد محمد عبيد بطي سميج ، المصدر السابق ،ص 79 ،ص80.
59- محمد علي القوزي ،المصدر السابق ،ص204،ص205.
60- عفاف محمد رشاد ، المصدر السابق ،ص52،ص53،ص54.

المصادر

1- عفاف محمد راشد ،كينيا دراسة في الجغرافية البشرية ،رسالة ماجستير ،معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 1977.

2 - زاهر رياض ،استعمار افريقيا ،القومية للطباعة والنشر، القاهرة،1965.

3- جمال عبد الهادي محمد مسعود ،افريقيا يراد لها ان تموت جوعا ،الوفاء للطباعة والنشر، الرياض .

4- والتر رودني ،ترجمة احمد القصير ،اوربا والتخلف في افريقيا ،عالم المعرفة،1998.

5- محمد علي القوزي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،ط1،النهضة العربية ،بيروت ،2006.

6- محمود شاكر، أوغندة ،مكتبة الفتح، دمشق ،1972.

7- محمد خميس الزوكة ،جغرافية شرق افريقيا ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985.

8- احمد طاهر، افريقيا فصول من الماضي والحاضر ،دار المعارف ،القاهرة ،1975.

9- ادو بواهن ،افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880- 1935، اليونسكو اديفرا .

10- انور عبد الغني العقاد ، الوجيز في اقليمية القارة الافريقية ،دار المريخ ،الرياض،1982.

11- عبد العزيز كامل ، قضية كينيا ، دار القلم ،الاسكندرية، 1961.

12- محمد مهدي صديق ، السياسة البريطانية في كينيا من الحماية حتى ثورة الماوما ،مكتبة نهضة الشروق ،القاهرة ،سنة الطبع ،بدون.

13- ثنا منير صادق ، الهنود في جنوب افريقيا ،مكتبة معهد البحوث والدراسات الافريقية ،القاهرة ،1992.

14- انور عبد الغني العقاد ،الوجيز في اقليمية القارة الافريقية ،دار المريخ ،الرياض ، 1982.

15- هربرت فيشر: اصول التاريخ الاوربي الحديث من النهضة الاوروبية الى الثورة الفرنسية ، ترجمة : زينب عصمت راشد و احمد هبد الرحيم مصطفى ، مصر : دار المعارف ، 1976م .

16- احمد محمد عبيد بطي سميج ، الهنود في شرق افريقيا البريطانية كينيا ،1886-1963،مكتبة معهد البحوث والدراسات الافريقية ،القاهرة ، 1995.

17- راشد البراوي : مستقبل كينيا واتحاد افريقية الشرقية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1961.